E/2019/31-E/CN.16/2019/1

الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين

(١٣-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠١٩

الملحق رقم ١١

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2019/31-E/CN.16/2019/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ٢٠١٩
الملحق رقم ١١

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين

(١٣-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثانية والعشرين، دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإضافة إلى ذلك، نظرت في موضوعين ذوي أولوية هما: ''أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة'' و ''دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي''. وتضمنت الدورة أيضا أجزاء متعلقة بتطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، وباستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

واعتمدت اللجنة مشروعي قرارين عنوانهما ''تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية'' و ''تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها''.

واختارت اللجنة موضوعي ''تسخير التغير التكنولوجي السريع من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة'' و ''استكشاف تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة ومنافع التعاون الدولي في مجال البحوث في هذا السياق'' بوصفهما موضوعين ذوي أولوية ستنظر فيهما خلال دورتها الثالثة والعشرين.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة في الموقع www.unctad.org/cstd.

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .	٥
	ألف – مشاريع قرارات معروضة على المجلس لاعتمادها	٥
	مشروع القرار الأول – تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعته .	٥
	مشروع القرار الثاني – تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	١٩
	باء – مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده	٣١
	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية والعشرين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين ووثائقها	٣١
الثاني –	التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي	٣٢
الثالث –	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٤
الرابع –	عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	٣٨
الخامس –	انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة والعشرين للجنة	٣٩
السادس –	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة ووثائقها	٤٠
السابع –	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين	٤١
الثامن –	تنظيم الدورة	٤٢
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	٤٢
	باء – الحضور	٤٢
	جيم – انتخاب أعضاء المكتب	٤٢
	دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٣
	هاء – الوثائق	٤٣
المرفق		
	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين	٤٤

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشاريع قرارات معروضة على المجلس لاعتمادها

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات[١]،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٠١٨/٢٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“ الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمعٍ معلوماتٍ جامع محوره الإنسان وموجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونها[٢]، وقيمت التقدم المحرز حتى تاريخه، وحددت الثغرات والتحديات وقدمت توصيات للمستقبل،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٧٣/٢١٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

---

(١) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٣]،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الآنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - ***يرحب*** بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ ***ويحث*** على ذلك؛

٢ - ***يرحب*** بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات[١]؛

٣ - ***يعيد تأكيد التزامه*** بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - ***يؤكد من جديد*** الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ بسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحسين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، مع التسليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛

٥ - ***يشجع*** على مواءمة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]، وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠، إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

٦ - ***يؤكد من جديد*** فهمَه أن النجاح في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ سيكون رهن زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٧ - ***يسلم*** بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق هدف تعميم التكنولوجيا الرقمية وبأن الفجوات الرقمية قائمة بين فئات الدخل والفئات العمرية والمواقع الجغرافية وبين الجنسين، ولذلك يشير إلى التزامه بالغاية ٩-ج من خطة عام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، ويلاحظ في هذا الصدد أهمية برنامج عمل التوصيل في ٢٠٣٠: برنامج عمل عالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، بما في ذلك تقنية النطاق العريض، من أجل التنمية المستدامة؛

---

(٣) A/74/62-E/2019/6.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٨ - ***يرحب*** بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيأت فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

٩ - ***يلاحظ مع القلق*** استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للفتيات والنساء في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

١٠ - ***يشجع*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كلٍ من الولايات والموارد المتاحة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

١١ - ***يرحب*** بالاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٩، الذي أعلنته الجمعية العامة، والذي يُنظم بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

١٢ - ***يرحب أيضا*** بالاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الذي يُحتفل به سنويا في ١٧ أيار/مايو، والذي يُنظم بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

١٣ - ***يلاحظ*** التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسِّرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية لاستعراض نتائج القمة العالمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة التنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

١٤ - ***يقر*** بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية منذ بدايتها، واللذين تسلِّم بهما خطة عام ٢٠٣٠ بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

١٥ - ***يؤكد*** أهمية التعاون المستمر بين متابعة وعملية استعراض مؤتمر القمة العالمي وآلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لها، ويشجع على هذا التعاون؛

١٦ - ***يحيط علما*** بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

١٧ - ***يلاحظ*** تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٣]، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

١٨ - ***يكرر*** تأكيد أهمية الإبقاء على عمليةٍ لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تشجيع التعاون والشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، وتبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموما؛

١٩ - ***يشجع*** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهدها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

٢٠ - ***يؤكد*** الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

٢١ - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢٢ - ***يشير أيضا*** إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ١٢٥/٧٠، إلى مواصلة موافاة المجلس بالتقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

٢٣ - ***يهيب*** بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

٢٤ - ***يرحب*** بأن النمو السريع الحاصل في إمكانية الحصول على هواتف محمولة والاستفادة من النطاق العريض منذ عام ٢٠٠٥ يعني أنه ينبغي لنحو ثلثي سكان العالم أن يكونوا قادرين على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن نسبة ٩٦ في المائة من سكان العالم يعيشون ضمن نطاق شبكة للهاتف الخلوي، لدى ٨,١٦ بلايين منهم اشتراكات في هواتف خلوية، وأن نسبة ٥١ في المائة من سكان العالم يستخدمون الإنترنت، انسجاما مع أهداف مؤتمر القمة العالمي؛ وتتعزز قيمة هذا التقدم باستحداث الخدمات والتطبيقات الإلكترونية والجوالة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية والمالية والحكومية والمشاركة المدنية والخدمات المتعلقة بالمعاملات، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

٢٥ - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بتكلفة ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية على نحو فعال لسد الفجوتين الرقمية والمعرفية؛

٢٦ - ***يسلّم*** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متمكن رقميا واقتصاد يقوم على المعرفة؛

٢٧ - ***يسلم أيضا*** بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

٢٨ - ***يسلم كذلك*** بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة يُحدِث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسيير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

٢٩ - ***يسلم*** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسن الملحوظ في بعض النواحي؛

٣٠ - ***يسلم أيضا*** بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضا في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٣١ - ***يشدد*** في هذا الصدد على الأهمية الحيوية للتعدد اللغوي والمحتوى المحلي في مجتمع المعلومات، ويحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع إنشاء مضمون تربوي وثقافي وعلمي على الإنترنت وتشجيع الوصول إليه، من أجل تعزيز جودة الوصول إلى الإنترنت والتأكد من أن جميع الشعوب والثقافات قادرة على التعبير عن نفسها والوصول إلى الإنترنت بكل اللغات، بما فيها لغات الشعوب الأصلية؛

٣٢ - ***يسلم*** بأهمية بناء القدرات البشرية وتهيئة بيئة مؤاتية وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٣ - ***يحث*** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، عبر مبادرة توفير التجارة الإلكترونية للجميع، التي توفر نهجا جديدا لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية عن طريق تمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقة الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وعن طريق تمكين الجهات المانحة من تكوين صورة واضحة عن البرامج التي يمكنها أن تمولها؛

٣٤ - ***يسلِّم*** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أطلق ونفّذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نموا للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، لغرض التوعية بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا؛

٣٥ - ***يلاحظ*** انعقاد الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

٣٦ - ***يحيط علما*** بالتقرير العالمي للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون *حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٨: تقنية النطاق العريض تحفز التنمية المستدامة*، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للترابط على مستوى النطاق العريض، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

٣٧ - ***يلاحظ*** إعلان لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أهداف عام ٢٠٢٥ لدعم ”ربط النصف الآخر“ والمساعدة في الربط الشبكي لسكان العالم غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم ٣,٨ بلايين؛

٣٨ - ***يسلم*** بأن الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة تنطوي على إمكانات هائلة تمكِّنه من تحقيق الخير الاجتماعي وتنفيذ نتائج القمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٩ - ***يرحب*** بالمبادرات العديدة التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة، التي تدعم تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ويشجع جميع ميسري مسارات العمل على مواصلة العمل من أجل تنفيذ هذه المسارات؛

٤٠ - ***يرحب أيضا*** بعمل برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات تسد الفجوة الرقمية وتضمن الإنصاف في مجتمعات المعرفة، ويرحب كذلك بتنظيم الأسبوع العالمي لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛

٤١ - ***يسلِّم*** بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك عقد مؤتمر المفوضين في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الذي أكد فيه الأعضاء على التزامهم بالرؤية المشتركة لعالم مترابط، ويرحب بالعمل الذي قام به لدعم نشر الشبكات اللاسلكية العريضة النطاق في البلدان النامية، بما في ذلك تدريب الخبراء المحليين؛

٤٢ - ***يلاحظ*** عقد الندوة العالمية السادسة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

٤٣ - ***يسلِّم*** بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا وغيرها من المناطق دعماً للحد من الفقر وللأمن الغذائي؛

٤٤ - ***يسلِّم أيضا*** بعمل منظمة العمل الدولية بشأن أثر التغير التكنولوجي على الوظائف؛

٤٥ - ***يسلِّم كذلك*** بعمل المرصد العالمي لنظم الصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك نظره في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، وتقديم الخدمات الصحية من بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية والتعلم الإلكتروني أن تسهم في تحقيق أهداف التغطية الصحية للجميع؛

٤٦ - ***يسلِّم*** بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نشر استراتيجيته الرقمية، التي تهدف إلى تطبيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤٧ - ***يلاحظ*** نشر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة للتعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢]، وقواعد ومعايير القانون الدولي؛

٤٨ - ***يكرر تأكيد*** الالتزام بتسخير الإمكانات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحث بناء على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات

المعلومات والاتصالات في النُهُج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٤٩ - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** أن احتمال استفادة النساء من الإنترنت هو أقل بنسبة ١٢ في المائة منه لدى الرجال، وتصل هذه النسبة في أقل البلدان نموا إلى ٣٣ في المائة، ويوجه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات منها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتمشيا مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، يهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، لا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتثقيف النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وريادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى؛

٥٠ - ***يلاحظ*** المبادرات العديدة الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها اليوم الدولي لمشاركة الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي وجوائز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التكنولوجيا (الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية في وسائط الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ونساء على الصفحة الرئيسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن المسائل الجنسانية ووسائط الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية، ومنتدى أفضل الممارسات المعني بالمسائل الجنسانية والوصول التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، والعمل المضطلع به في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن المسائل الجنسانية، وعمل البنك الدولي في عدد من البلدان على تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عمل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة؛

٥١ - ***يؤكد من جديد*** الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠؛

٥٢ - ***يلاحظ*** أنه، رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبإدارة الإنترنت؛

٥٣ - ***يقر*** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

٥٤ - ***يلاحظ*** استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، والتنوع الثقافي واللغوي، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، والأمن السيبراني، والفجوة بين الجنسين، وحماية الخصوصية وحرية التعبير على النحو المعرف في المادتين ١٧ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٥]، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتها، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على الخصوص؛

٥٥ - ***يؤكد من جديد*** أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنويا[٦]، ويسلم بأهمية المنتدى في تعزيز التعاون والشراكة والابتكار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

٥٦ - ***يحيط علما*** بعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٩، الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات وشارك في تنظيمه الاتحادُ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في جنيف من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، تحت موضوع ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة“، ويحيط علما أيضا بعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٢٠ في جنيف من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، ويحيط علما كذلك بعملية التشاور المفتوحة التي تهدف إلى كفالة المشاركة الواسعة في المنتدى والإمساك بزمامه على نطاق واسع؛

٥٧ - ***يشجع*** ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف[٧] كإطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة؛

٥٨ - ***يشجع*** ميسري مسارات عمل القمة العالمية على كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة عام ٢٠٣٠ عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقا لولاياتها ومواردها الحالية؛

---

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠.

(٧) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

٥٩ - ***يكرر تأكيد*** أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

إدارة الإنترنت

٦٠ - ***يعيد تأكيد*** ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أحرزته القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

٦١ - ***يعيد أيضا تأكيد*** الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[٨]؛

٦٢ - ***يعيد كذلك تأكيد*** الفقرات ٥٥ إلى ٦٥ من قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠؛

تعزيز التعاون

٦٣ - ***يسلم*** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

٦٤ - ***يلاحظ*** العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٧٠، لوضع توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، ويلاحظ أيضا أن الفريق العامل كفل المشاركة الكاملة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛

٦٥ - ***يلاحظ أيضا*** أن الفريق العامل عقد خمس جلسات بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ناقش خلالها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠؛

٦٦ - ***يحيط علما*** بتقرير رئيس الفريق العامل[٩] الذي يتضمن إشارات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، ويعرب عن امتنانه للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا إسهامات وساهموا في أعمال الفريق العامل؛

(٨) انظر A/60/687.

(٩) انظر E/CN.16/2018/CRP.3.

٦٧ - ***يرحب*** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبالتوافق الذي يبدو أنه ظهر بشأن بعض المسائل، رغم استمرار وجود آراء متباينة بشأن عدد من القضايا الأخرى، كما يعرب، في هذا الصدد، عن الأسف لأنه تعذر على الفريق العامل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

منتدى إدارة الإنترنت

٦٨ - ***يسلم*** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٦٩ - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز تقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛

٧٠ - ***يسلم*** بنشوء مبادرات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد أو المنطقة المنظِمة؛

٧١ - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ الذي دعت فيه الجمعية العامة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة[١٠]؛

٧٢ - ***يلاحظ*** عقد الاجتماع الثالث عشر لمنتدى إدارة الإنترنت الذي استضافته حكومة فرنسا في باريس من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في موضوع ”إنترنت الثقة“؛

٧٣ - ***يرحب*** بعقد الاجتماع الرابع عشر لمنتدى إدارة الإنترنت المقرر أن تستضيفه حكومة ألمانيا في برلين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت تؤخذ في الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

٧٤ - ***يرحب***، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط مليار نسمة أخرى بالإنترنت، والائتلافات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

٧٥ - ***يهيب*** بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع

(١٠) A/67/65-E/2012/48 و A/67/65/Corr.1-E/2012/48/Corr.1.

محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠؛

٧٦ - ***يهيب*** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، وفي مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضييق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

٧٧ - ***يحث*** جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بتكلفة ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان تطوير مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد؛

٧٨ - ***يهيب*** بجميع الجهات صاحبة المصلحة تهيئة بيئة سياساتية مواتية للاستثمار وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقها وخدماتها، والمحتوى، والمهارات الرقمية، وذلك بهدف ضمان إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال اللازم لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛

٧٩ - ***يهيب*** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى وصول الدول الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

٨٠ - ***يحث*** جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(١١)]؛

٨١ - ***يكرر تأكيد*** أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نسق بيانات مفتوحة كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تحدث بانتظام والمواءمة بينها، ويشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

٨٢ - ***يقر*** بأهمية دور أدوات القياس والرصد الرقمية التي تدعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

٨٣ - ***يكرر تأكيد*** أهمية تبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميعَ أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علما في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

(١١) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

٨٤ - ***يهيب*** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يشجع الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

(ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، *وتقرير قياس مجتمع المعلومات السنوي* الذي يعرض الاتجاهات والإحصاءات الحديثة عن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

٨٥ - ***يدعو*** المجتمعَ الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

٨٦ - ***يشير*** إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ بأن تعقد الجمعية اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠٢٥؛

٨٧ - ***يحيط علما مع التقدير*** بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأنه في دورتها الثانية والعشرين[١٢]؛

٨٨ - ***يشدد*** على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

٨٩ - ***يدعو*** إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

(١٢) انظر *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، الملحق رقم ١١* (E/2019/31).

٩٠ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بالدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العمل والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، من خلال العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الجديدة والناشئة،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين للتنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)] وقرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“ اللذين سُلم فيهما بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى دخول اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦[(٣)]،

وإذ يشير كذلك إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢٢٨/٧٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وكفالة دعم هذه السياسات والبرامج لخطط التنمية الوطنية،

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢٤٢ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام ٢٠٢١، وإلى قرارات الجمعية العامة ٧٠/١٣٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧٠/٢١٣ و ٧٠/٢١٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ التي تتصدى على التوالي للعقبات التي تحول دون وصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يشير أيضا إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير[٤]، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والستين وأكدت فيها جملة أمور منها الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدرات البلدان النامية، بغية تمكين المرأة من تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغير،

وإذ يحيط علما بالوثيقة الختامية للمنتدى بعنوان ”المساواة والتكافؤ بين الجنسين في العلوم من أجل السلام والتنمية“، الذي عقد في نيويورك يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم،

وإذ يرحب بعمل اللجنة في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩،

وإذ يحيط علما بأهمية توخي معالجة مختلف جوانب الفجوات الرقمية، لا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، في سياسات وبرامج تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي تطرقت إليه الشراكة العالمية EQUALS ومبادرة #eSkills4Girls التي أطلقتها مجموعة العشرين،

وإذ يشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك جوائز لوريال – اليونسكو للمرأة في مجال العلوم، وبرنامج الزمالات للنساء في بداية مسيرتهن المهنية التابع لمنظمة العالم النامي للمرأة في مجال العلوم، وجوائز كوامي نكروما للتميز العلمي للمرأة التابعة للاتحاد الأفريقي،

وإذ يسلم بأن القدرات من قبيل التعليم الأساسي، والعلم، والتكنولوجيا، والمهارات الهندسية والرياضيات، ومهارات التصميم والإدارة وتنظيم المشاريع، محورية لفعالية الابتكار، ولكنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان، وأن توافر تعليم جيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، عوامل لا غنى عنها وينبغي تعزيزها وتنسيقها وإعطاؤها الأولوية، بغية تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول،

---

(٤) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، الملحق رقم ٧* (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كعوامل تمكين لخطة عام ٢٠٣٠ من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ يلاحظ إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ يسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لآلية تيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الولاية المنوطة به في تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات والمشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم من العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في قرارها ٢٢٨/٧٢، اللجنة على أن تنهض، وفقا لروح خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

وإذ يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في القرار ذاته، اللجنة على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء،

وإذ يلاحظ أن التغير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

وإذ يلاحظ أيضا أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصا جديدة للعمل والتنمية، ما يزيد بالتالي من الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وإذ يشدد على أهمية بناء المهارات والكفاءات الرقمية، لكي تكون المجتمعات قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاستفادة منها،

وإذ يحيط علما بقراري الجمعية العامة ٢٤٢/٧٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ١٧/٧٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى آلية تيسير التكنولوجيا وإلى اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة؛

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية الراهنين وهما، ”أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة“ و ”دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي“.

وإذ يرحب أيضا بالإطار الجديد للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان في تحسين مواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة[٥]،

وإذ يسلم بضرورة اتباع نُهج ابتكار تلبي احتياجات المجتمعات الفقيرة والشعبية والمهمشة في البلدان النامية والمتقدمة، مع حماية بياناتهم الشخصية من إساءة استخدام واحترام ملكية البيانات الشخصية، وتشركها في عمليات الابتكار وتدمج بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عنصرا حيويا في خطط التنمية الوطنية، بسبل منها التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات التنظيمية،

وإذ يسلم أيضا بأهمية حماية البيانات والخصوصية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يسلم كذلك بأن عمليات استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني وللبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من خلال كشف التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل اتجاهات التكنولوجيا، مع مراعاة السياق الاجتماعي الاقتصادي بشكل أعم،

وإذ يسلم بأن النظم الإيكولوجية الابتكارية والرقمية المتطورة بشكل جيد[٦] تؤدي دورا أساسيا في التنمية الرقمية الفعلية وفي تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلم أيضا بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بذلك،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]، بما في ذلك ما ورد فيها من مبادئ،

وإذ يسلم بضرورة حشد التمويل للابتكار وزيادته، ولا سيما في البلدان النامية، دعما لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم أيضا بأن الناس في جميع أنحاء العالم يتضررون من جراء الصدمات، بدءا من الأزمات الاقتصادية ووصولا إلى حالات الطوارئ الصحية، ومن النزاعات الاجتماعية والحروب إلى الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وبأن هذه الصدمات لها تأثير شديد على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

---

(٥) UNCTAD/DTL/STICT/2019/4.

(٦) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل الهياكل الأساسية التكنولوجية، والهياكل الأساسية للبيانات، والهياكل الأساسية المالية، والهياكل الأساسية المؤسسية، والهياكل الأساسية البشرية.

(٧) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ يسلم كذلك بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف عن طريق تمكين الناس وإسماع صوتهم، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفا، بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية، والربط بين الناس، وتمكين نظم الإنذار المبكر، وحفز التنويع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، مع النظر في الآثار السلبية على البيئة،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة وإمكانات الإسهام المتواصل للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي وتوفير العمالة،

وإذ يلاحظ أيضا وجوب مواءمة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى وجه التحديد، التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة،

وإذ يأخذ في اعتباره أن المعارف التقليدية يمكن أن تشكل أساساً للتنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ يدرك أن علوم المواطن يمكن أن تثري البحوث، وتوسع جمع البيانات إلى حد كبير، وتشجع المواطنين على الاهتمام بالعالم الطبيعي من حولهم والمساعدة في رصده، وتشجع الاهتمام الشعبي بالعلم والملاحظة العلمية،

وإذ يشجع على وضع وتنفيذ سياسات عامة تتناول أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسات التي تمكن مؤسسات التعليم والبحث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار ومن تحويل العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

وإذ يلاحظ أيضا المبادرات المتنوعة الجارية والمقبلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والرامية إلى استكشاف مسائل هامة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ما يلي:

(أ) تشجِّع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال إيلاء مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٢' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد من مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، ودعم تطوير الهياكل

الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الذكية، عن طريق التعاون في صلب البرامج الوطنية وفيما بينها؛

'٣' تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير الهياكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول الناس كافة، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن المجتمعات المحلية النائية والريفية على الإنترنت العريض النطاق، وتحفيز مساعي أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لجلب ١,٥ بليون مستعمل جديد للإنترنت بحلول عام ٢٠٢٠، والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛

'٤' إجراء بحوث منهجية، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، للاضطلاع بعمليات استشرافية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠؛

'٥' العمل، بالاستعانة بإسهامات طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الكيانات والمنتديات المعنية، من قبيل اللجنة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات تتناول العلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف؛

'٦' مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلٌّ في حدود ولايته وموارده المتاحة، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٤٢/٧٢ و ١٧/٧٣؛

'٧' استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل، والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز التعليم المراعي للمنظور الجنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، والإلمام الرقمي والإلمام بالبيانات؛

'٨' استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدوائر الحكومية والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بلورة فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل الطابع المتغير للعمل وبناء توافق للآراء بشأن السياسات المقبلة، والمساعدة على تلبية الطلبات الحالية والناشئة على الكفاءات والتكيف مع التغيرات؛

'٩' دمج عملية توفير الكفاءات الرقمية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مباشرة الأعمال الحرة والمهارات الشخصية التكميلية، في مناهج التعليم الرسمي ومبادرات التعلم مدى الحياة، مع مراعاة الممارسات الفضلى والسياقات والاحتياجات المحلية، وكفالة حيادية التعليم من الناحية التكنولوجية؛

'١٠' التصدي للآثار المترتبة على التغييرات الأساسية في الاقتصاد الرقمي لأسواق العمل؛

'١١' إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم المعالم لاستعراض وتبادل نتائج استشراف آفاق التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بالاستعانة بالآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

'١٢' إجراء عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغير التكنولوجي السريع؛

'١٣' تشجيع استعراض التقدم المحرز في دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

'١٤' إجراء تقييمات، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بالاستفادة من عمليات الاستشراف، على فترات منتظمة، من أجل تحديد مواطن الضعف في تلك النظم واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتقوية أضعف مكوناتها، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها في متناول الدول الأعضاء الأخرى، والقيام، على أساس طوعي، بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية من أجل تنفيذ الإطار الجديد للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية المهتمة؛

'١٥' الاعتراف بضرورة تعزيز الديناميات الوظيفية لنظم الابتكار والمنهجيات الأخرى ذات الصلة على أساس أدوات سياساتية متنوعة، من أجل دعم أولويات تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تعزيز الانسجام بين هذه النظم لأغراض التنمية المستدامة؛

'١٦' تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد نهج مجتمعي في بناء القدرات، يشمل النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة عام ٢٠٣٠؛

'١٧' وضع سياسات شاملة تدعم تطوير نظم إيكولوجية رقمية، مع مراعاة إمكانات تفوق التكنولوجيا الرقمية الناشئة على التكنولوجيا الراهنة من أجل التنمية، وتراعي السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان، وتجتذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار، بما يشجع على الخصوص تطوير المحتوى ومباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي وإتاحة مصادر البيانات المفصلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'١٨' تنفيذ المبادرات والبرامج التي تشجع وتيسر الاستثمار المستدام والمشاركة في الاقتصاد الرقمي؛

'١٩' التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتحسين الاستدامة البيئية، وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

'٢٠' تعزيز التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمعرفة الإحصائية، ولا سيما بين التلميذات، مع الاعتراف أيضا بأهمية المهارات الشخصية التكميلية، من قبيل مباشرة الأعمال الحرة، من خلال التشجيع على توجيه النساء والفتيات ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذابهن إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها، فضلا عن تطبيق منظور يتعلق بالمساواة بين الجنسين عند وضع وتنفيذ السياسات التي تسخِّر العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٢١' دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار كل منهما مكملا للآخر وليس بديلا له، عن طريق تشجيع المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها، وبرامج أو دورات التدريب التقني؛

'٢٢' تشجيع البلدان على أن تزيد تدريجيا معدل توفير موارد بشرية ذات مهارات عالية الجودة على جميع المستويات عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لبناء كتلة حرجة من قدرات الموارد البشرية، وتسخير تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أنشطة إضافة القيمة، والمشاركة بفعالية في ذلك، وحل المشاكل، وتعزيز الرفاه البشري؛

'٢٣' زيادة الدعم المقدم لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتغير التكنولوجي السريع وكفالة اتساق سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن التغير التكنولوجي السريع مع خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقا؛

'٢٤' النظر في المشاركة في حوار عالمي شامل بشأن جميع جوانب التغير التكنولوجي السريع وتأثيره في التنمية المستدامة؛

'٢٥' وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات الأخرى ذات الصلة لجعلها مراعية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف؛

'٢٦' دعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعمق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة؛

'٢٧' تشجيع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية ونسائها وشبابها، لكفالة أن يكون تعديل نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها شاملين ولا يُحدِثان فجوات إضافية؛

‘٢٨’ دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لتحسين أسس البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، وتعزيز التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا؛

(ب) تشجِّع اللجنة على القيام بما يلي:

‘١’ مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار ذات الصلة، والمساهمة، في هذا الصدد، في توفير أساس يُسترشد به في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، التي سيدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وفي مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية ١٧/٧٣ التي ستجري في دورتها الخامسة والسبعين؛

‘٢’ المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين في خطة عام ٢٠٣٠، عن طريق العمل بمثابة محفل يتولى التخطيط الاستراتيجي لتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وتوجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

‘٣’ النظر في مدى تواؤم عملها مع أعمال المحافل الدولية الأخرى المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومع الجهود المبذولة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإسهامه فيها وتكملته لها؛

‘٤’ إذكاء الوعي بأهمية إقامة الشبكات والشراكات بين مختلف المنظمات والشبكات المعنية باستشراف آفاق التكنولوجيا وتيسير ذلك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

‘٥’ النهوض، وفقا لروح خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٨]، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛

‘٦’ توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص لاتجاهات الابتكار الجديدة التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

(٨) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

'٧' دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بالتعلم في مجال السياسات، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا؛

'٨' دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات على وضع تكنولوجيات جديدة وتطوير القائم منها واستخدامهما ونشرهما في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

'٩' العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط الشراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) تجسيد استشراف آفاق التكنولوجيا في بلورة نطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، واتخاذ مبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ب) استكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'١٠' استكشاف سبل ووسائل إجراء عمليات دولية لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة وآثارها على التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنماذج الإدارة لمجالات التنمية العلمية والتكنولوجية الجديدة؛

'١١' دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المقبلة المتعلقة بالاحتياجات من بناء القدرات، بوسائل منها العمليات الاستشرافية؛

'١٢' مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية، من قبيل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

'١٣' تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال البحث والتطوير، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية، والعمل من أجل تيسير تعزيز النظم الابتكارية التي تدعم المبتكرين، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

'١٤' توفير منتدى لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، وكذلك الإخفاقات والتحديات الرئيسية، والتعلم من نتائج العمليات الاستشرافية ونماذج الابتكار المحلية الناجحة ودراسات الحالات الإفرادية والتجارب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة، بسبل منها آلية تيسير التكنولوجيا ومنتداها الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

‘١٥’ مواصلة القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وتبادل النتائج والممارسات السليمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وغيرها؛

‘١٦’ تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير في الاستعراضات والاجتماعات المناسبة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة؛

‘١٧’ تعزيز وتعميق التعاون بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضع المرأة، بما في ذلك تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة من دمج المنظور الجنساني في صنع السياسات العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وفي هذا السياق، متابعة العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

‘١٨’ القيام بدور نشط في التوعية بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

(ج) يشجِّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

‘١’ السعي بشكل استباقي إلى توفير التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

‘٢’ النظر في جدوى إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجي وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدراج فصل مخصص لهذه المواضيع احتمالا؛

‘٣’ تنفيذ إطاره الجديد للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على أوسع نطاق ممكن بغية إدماج أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز بصورة محددة على اتباع نُهج تركز على قاعدة الهرم في تناول الابتكار والإدماج الاجتماعي؛

‘٤’ التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجَه في تنفيذ التوصيات؛

'٥' الطلب إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة تقديم إسهامات في مداولات اللجنة ووثائقها المتصلة بالسياسات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة، وتحسين إدماج المنظور الجنساني في استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٦' الطلب أيضا إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة وضع مقترحات لبرنامج عمل مستكمل وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة السنوية الثالثة والعشرين للجنة؛

'٧' تشجيع الحكومات على استخدام مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا على مواصلة تطوير تكنولوجيات خاصة بها.

باء – مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

٢ – توصي أيضا اللجنةُ المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية والعشرين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية والعشرين[(١)]؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه.

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ – التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ – تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تسخير التغير التكنولوجي السريع من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) استكشاف تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة ومنافع التعاون الدولي في مجال البحوث في هذا السياق

الوثائق

تقرير الأمين العام

٤ – عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥ – انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الرابعة والعشرين للجنة.

٦ – جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة ووثائقها.

٧ – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.

---

(١) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٩، الملحق رقم ١١* (E/2019/31).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

٣ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلستها الرابعة المعقودة في ١٤ أيار/مايو وفي جلستيها السابعة والثامنة المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/74/62-E/2019/6)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات الذي عقد في فيينا من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (E/CN.16/2019/CRP.1)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ٢٠١٨ (E/CN.16/2019/CRP.2).

٤ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى أداره نائب الرئيس (هنغاريا).

٥ - وفي الجلسة ذاتها، قام مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ورئيس أمانة اللجنة بعرض تقرير الأمين العام.

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، ألقى الممثل الدائم للاتفيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ورئيس مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يانيس كاركلينز، كلمة رئيسية.

٧ - وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية، بلاسيدو غوميز راميريز؛ ورئيس شعبة الاستراتيجية العامة للاتحاد الدولي للاتصالات، كاتالين مارينيسكو؛ وعضوة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، أكاليزا كيزا نتواري؛ وكبيرة المستشارين المعنية بإدارة الإنترنت، والدعوة في مجال السياسات، والتخطيط الاستراتيجي في رابطة الاتصالات التقدمية، أنريت إسترهويسن؛ ومدير البرامج والتكنولوجيا في أمانة منتدى إدارة الإنترنت، شينغيتاي ماسانغو.

٨ - بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبند واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من رومانيا، وسويسرا، وألمانيا، وتايلند، والمملكة العربية السعودية.

٩ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن باكستان.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانين ممثلا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١١ - وأدلى ببيان أيضا ممثل عن هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

١٢ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها''، قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية وجرى تعميمه في ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط. وأُبلِغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - وأدلى ببيان ميسر مشروع القرار، بيتر ماجور (هنغاريا).

١٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

١٥ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) **أثر التغير التكنولوجي السريع في التنمية المستدامة**

(ب) **دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بسبل منها إسهام علوم المواطن**

١٦ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والثالثة والسابعة والثامنة المعقودة في ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ أيار/مايو. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن أثر التغيّر التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة (E/CN.16/2019/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي (E/CN.16/2019/3)؛

(ج) تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات المعقود في فيينا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (E/CN.16/2019/CRP.1).

١٧ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٣ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى رسالة بالفيديو من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رونداكينغ.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى عن موضوع عام ٢٠١٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعنون ''تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة''، شارك فيه كل من: وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو براغانسا سامبو؛ ونائب الرئيس في نيابة رئاسة الحكومة لشؤون العلم والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية، مهدي إلياسي. ووزير العلوم والتكنولوجيا في نيبال، كريشنا راج ب. س.؛ ووكيلة وزارة البحث والتطوير في الفلبين، روينا كريستينا ل. غيفارا؛ ووزيرة التعليم العالي في زامبيا، نكاندو لوو؛ ووزير التعليم الجامعي والبحوث والعلوم والتكنولوجيا في بوتسوانا، ثابيلو أولوبينغ؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا في نيجيريا، أوغبونايا أونو؛ والممثل الدائم لأرمينيا ورئيس لجنة وضع المرأة، مهير مارغاريان؛ وممثل النمسا؛ والمراقب عن بلغاريا.

١٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اتفقت اللجنة على أن تحيل إلى المجلس أثناء جزئه الرفيع المستوى، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، الموجز الذي أعده الرئيس للمناقشة (انظر E/2019/78).

٢٠ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن موضوع ''تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار''، أدارها نائب الرئيس (الصين).

٢١ - وفي الجلسة نفسها، ألقت العالمة في الفيزياء الفلكية من جامعة أكسفورد والحائزة على جائزة الاختراق الخاص في الفيزياء الأساسية لعام ٢٠١٨، جوسلين بيل بورنيل، كلمة رئيسية.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: مديرة برامج التعليم والموارد البشرية في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم، شيرلي مالكوم، والمديرة التنفيذية المشاركة لفريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، نيث دانيو، التي ردت أيضا على أسئلة وتعليقات ممثلي النمسا وجنوب أفريقيا، وكذلك المراقبون عن أنغولا وزامبيا والفلبين.

٢٣ - وأدلى السيد مارغاريان أيضا بملاحظات.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بعنوان ”أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة“ أدارتها مقدمة البرنامج التلفزيوني *Tech 24* في قناة فرانس ٢٤، جوليا سيغر، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: أستاذ بيولوجيا الجينات في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ وكبير الباحثين في مختبر كورن، جاكوب كورن؛ ونائبة الرئيس لشؤون الذكاء الاصطناعي في مجموعة سيج، كريتي شارما؛ والأستاذ في جامعة جورج واشنطن والمحرر في مجلة الحاسوب والرئيس السابق لمجتمع الحاسوب في معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين، ديفيد غرير.

٢٥ - وعرض على اللجنة شريط فيديو أعده الأونكتاد ووزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين عن أحدث حلقات العمل لبناء القدرات في ذلك البلد بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وعرضه وانغ رويجيون (الصين)، نائب الرئيس.

٢٦ - وقام مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد ورئيس أمانة اللجنة بعرض تقرير الأمين العام (E/CN.16/2019/2).

٢٧ - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية، شارك فيها السيد أولوبينغ والسيدة لوو.

٢٨ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من نيبال، والنمسا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية إيران الإسلامية.

٢٩ - وأدلى ببيان أيضا ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٠ - وأدلى ببيان أيضا ممثل عن مركز تنمية الإيكولوجيا والثقافة الإنسانية.

٣١ - وعرضت على اللجنة رسالة بالفيديو موجهة من الرئيسين المشاركين للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الموضوع الأول ذي الأولوية، ”أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة“، أدارها الرئيس.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، قدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الأستاذة في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا، باسكال فونغ؛ والأستاذ الفخري في جامعة ولاية تينيسي الشرقية، دونالد غوتربارن؛ والأستاذ في معهد تقييم آثار التكنولوجيا وتحليل النظم، ميلتوس لاديكاس؛ والأستاذة الفخرية في معهد جورجيا للتكنولوجيا، سوزان كوزينز.

٣٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، جرت بعد ذلك مناقشة وزارية شارك فيها كل من: وزير العلوم والتكنولوجيا والبحوث في سري لانكا، سوجيوا سيناسينغ؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا، إليودا توموسيغي.

٣٥ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من رومانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وألمانيا.

٣٦ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن باكستان.

٣٧ - وأدلى ببيان أيضا كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٨ - وأدلى ببيان أيضا ممثل عن مؤسسة إيسا فيزوا براجنانا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٩ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن الموضوع الثاني ذي الأولوية، ”دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي“، أدارها المستشار الاستراتيجي للصحافة البيئية والعلمية في الجمعية الوطنية للجغرافيا، التي كانت تابعة سابقا لنيويورك تايمز، أندرو ريفكين، وشملت عروضا قدمها أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الحاج آس سي؛ ورئيس شعبة البحوث العالمية للطقس في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وباولو م. روتي؛ وكبير موظفي المعلومات في منظمة الصحة العالمية، برناردو ماريانو الابن؛ ومعاونة نائب المستشار وأستاذة الجغرافيا وإدارة الكوارث في جامعة ماسينديي موليرو للعلوم والتكنولوجيا (كينيا)، جوزفين كاوما نغايرا؛ ومدير معهد سيناي للابتكار في مجال النظم المدمجة (البرازيل)، أندريه بيير ماتي.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها، قام مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد ورئيس أمانة اللجنة بعرض تقرير الأمين العام بشأن الموضوع الثاني ذي الأولوية (E/CN.16/2019/3).

٤١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قامت ممثلة عن المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة للأمم المتحدة، كارول غرزيتش، بعرض شريط فيديو أعدته المجموعة الرئيسية يتضمن مشاركة الشباب في علوم المواطن.

٤٢ - وفي المناقشة التحاورية التي أعقبت ذلك، شارك ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك المراقبان عن دولة فلسطين وأوغندا.

٤٣ - وأدلت ببيان أيضا السيدة إسترهويسن.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٤٤ - كان معروضا على اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، مشروع قرار معنون ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية“، قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية، وعُمم بالإنكليزية فقط.

٤٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان بوصفه ميسّر مشروع القرار.

٤٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلِغت اللجنة بأن القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٧ - وأدلى ببيان أيضا ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٨ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

مشروع مقرر مقترح من الرئيس

٤٩ - قررت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أثر التغيّر التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة (E/CN.16/2019/2) وتقرير الأمين العام عن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي (E/CN.16/2019/3).

الفصل الرابع

عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٠ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال في جلستها السادسة المعقودة في ١٥ أيار/مايو.

٥١ - وقدم رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد عرضا بشأن النتائج الأولية لاستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من إثيوبيا وبنما وأوغندا.

٥٢ - وعقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن النتائج الأولية أدارها نائب الرئيس (بوتسوانا).

٥٣ - قدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الممثل الدائم لإثيوبيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، زينبي كيبيدي كورتشو؛ ورئيسة التخطيط في الأمانة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في بنما، ديانا كاندانيدو؛ والأمين الدائم لوزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا، ديفيد أوبونغ.

٥٤ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة حلقة نقاش لعرض الإطار الجديد لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وشبكة الأونكتاد من الخبراء في مجال الابتكار، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: كبير المحاضرين في وحدة بحوث السياسات العلمية بجامعة ساسكس، أدريان إيلي؛ والخبير الاستشاري، جان - إريك أوبير؛ وموظفة البرامج في مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، يسيم بايكال. ورد أعضاء حلقة النقاش على أسئلة وتعليقات ممثلي كل من نيجيريا، وكندا، وتركيا، وتايلند، وبوتسوانا.

٥٥ - وأدلى مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيس أمانة اللجنة ببيان استهلالي بشأن الإطار الجديد لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإطلاق شبكة الأمم المتحدة للخبراء في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة والعشرين للجنة

٥٦ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال في جلستها الثامنة المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

٥٧ - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثالثة والعشرين:

الرئيس:
كيكغوني بابيوليدي (بوتسوانا)

نائبا الرئيس:
أ. مين تجوا (النمسا)
بيتر ماجور (هنغاريا)

٥٨ - وأرجأت اللجنة انتخاب نائبي الرئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٩ - وأرجأت اللجنة أيضا تعيين المقرر من بين نواب الرئيس، إلى دورتها الثالثة والعشرين.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة ووثائقها

٦٠ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في جلستها الثامنة المعقودة في ١٧ أيار/مايو. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين ووثائقها.

٦١ - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين ووثائقها، وأوصت المجلس باعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

٦٢ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، عرض نائب الرئيس والمقرر، بيتر ماجور (هنغاريا)، مشروع التقرير عن الدورة الثانية والعشرين (E/CN.16/2019/L.1).

٦٣ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير المتعلق بدورتها الثانية والعشرين، بصيغته المنقحة شفويا، وعهدت إلى المقرر باستكماله.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

٦٤ – عقدت اللجنة دورتها الثانية والعشـــرين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩. وقد عقدت اللجنة ثماني جلسات (من الأولى إلى الثامنة).

٦٥ – وافتتح الجلسة الأولى للدورة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، الرئيس، أ. مين تجوا (النمسا).

٦٦ – وفي الجلسة نفسها، أدل ببيان كل من نائب الأمين العام للأونكتاد، ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات.

٦٧ – وأجرت اللجنة مناقشـة تحاورية بعنوان ”نقاش مع العقول العظيمة“، أدارها الصـحفي الإذاعي ديدي أكينيلور. وكان المشـــاركون في هم التالية أسماؤهم: الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء والمدير العام السابق للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، كارلو روبيا؛ والأستاذ في جامعة ساوثهامبتون والمديرة التنفيذية لمعهد علوم الشبكة العالمية، ويندي هول؛ والمؤسس المشارك وكبير العلماء في مؤسسة Nnaisense، والمدير العلمي لمعهد Dalle Molle لأبحاث الذكاء الاصـطناعي، وأسـتاذ الذكاء الاصـطناعي في جامعة ديلا سـفيزيرا إيتاليانا وجامعة العلوم التطبيقية والفنون في جنوب سـويسـرا، يورغن شميدهوبر. ورد أعضـاء حلقة النقاش على تعليقات وأسـئلة ممثلي كل من كوبا، وجمهورية إيران الإسـلامية، وجنوب أفريقيا، وكذلك المراقبان عن سري لانكا ودولة فلسطين.

باء – الحضور

٦٨ – ترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2019/INF/1.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب

٦٩ – كانت اللجنة قد انتخبت بالتزكية، في الجلسـة الثامنة من دورتها الحادية والعشـرين، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أعضاء مكتب دورتها الثانية والعشرين التالية أسماؤهم:

الرئيس:
أ. مين تجوا (النمسا)

نواب الرئيس:
كيكغوني بابيوليدي (بوتسوانا)
وانغ رويجيون (الصين)
بيتر ماجور (هنغاريا)

٧٠ – وفي الجلسة الأولى من الدورة الثانية والعشرين، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩، عينت اللجنة بيتر ماجور (هنغاريا) نائبا للرئيس ومقررا.

دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٧١ – في الجلسة الأولى المعقودة في ١٣ أيار/مايو، أقرّت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقتين E/CN.16/2019/1 و E/CN.16/2019/1/Add.1. وفي ما يلي نص جدول الأعمال:

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ – التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ – تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) أثر التغير التكنولوجي السريع في التنمية المستدامة؛

(ب) دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بسبل منها إسهام علوم المواطن.

٤ – عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥ – انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة والعشرين للجنة.

٦ – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة ووثائقها.

٧ – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين.

٧٢ – وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية عممت باللغة الإنكليزية فقط.

٧٣ – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، عينت اللجنة أ. مين تجوا (النمسا) ليتولى تيسير مشروع القرار المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وبيتر ماجور (هنغاريا) ليتولى تيسير مشروع القرار المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها.

هاء – الوثائق

٧٤ – ترد في مرفق هذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/2019/1 و E/CN.16/2019/Add.1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/74/62-E/2019/6	٢	تقرير الأمين العام عن التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2019/2	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة
E/CN.16/2019/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي
E/CN.16/2019/L.1	٧	مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين
E/CN.16/2019/CRP.1[أ]	٣	تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات (١٥-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)
E/CN.16/2019/CRP.2[ب]	٢	تقرير عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ٢٠١٨
E/CN.16/2019/INF/1		قائمة المشاركين

(أ) متاح من الرابط: https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162019_CRP.1_en.pdf.

(ب) متاح من الرابط: https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162019crp2_en.pdf.

250619 240619 19-08421 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق